

وصول الأخبار إلى أصول الأخبار

[115] ومثل هذا يتطرق في اجازات الكتب كثيرا " ، وقد وقع لنا في كتاب التهذيب مواضع حكمنا فيها بالادراج ومواضع يغلب فيها ذلك على الظن ومواضع يشك فيها . وسبب ذلك عدم فصل النساخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها ، فإذا وقع كلام للمصنف مناسب للحديث أوهم كونه منه . المكمل عشرين: الموضوع وهو شر الاحاديث، ويحرم روايته مع العلم به، من أي الاقسام كان الا مع البيان. ويعرف الوضع باقرار واضعه أو معنى اقراره أو ركافة لفظه أو قرينة في الواضع أو الموضوع له، كما وضعه الغلاة في حق علي عليه السلام، وكما وضع لبني أمية من الاحاديث في أن الامامة لهم. والواضعون أقسام، أعظمهم ضرارا " قوم ينتسبون الى الزهد ووضعوا أحاديث حسبة في زعمهم، فتلقى الناس موضوعاتهم بالقبول ثقة بهم. وجوزت الكرامية الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خلاف اجماع المسلمين. ومن الموضوع الاحاديث المروية عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، كما ذكره بعض العامة حتى ضمنها أكابر المفسرين تفاسيرهم. وقد صنف ابن الجوزي من العامة في الموضوعات مجلدات، وللحسن بن محمد الصغاني (الدر الملتقط في تبين الغلط). [ويتبع ذلك ألقاب أخرى اصطلح عليها أهل الرواية: منها: رواية الاقران وهي بأن يستوي الراوي والمروي عنه في السن أو اللقاء، وهو الاخذ عن
